عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

خطة دي ميستورا... تجميد دون أفق...

تقدير موقف
مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية 2014

طرح مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا " دي ميستورا" خطة تحرك تقضي بتجميد القتال في بعض المناطق، ويأتي هذا الطرح في غمرة الاستعصاء السياسي والعسكري الذي يعتري كنف الجغرافية السورية، وتحتاج عملية التقييم لهذا الطرح فهم ثلاثة أطر تحدد ملامح توجه هذا الطرح: الإطار الشخصي للمبعوث الاممي والإطار الوظيفي للأمم المتحدة وإطار الخطة المطروحة.

دي ميستورا والخيارات التسكينية

يشير السجل الوظيفي للمبعوث الأممي[1] إلى معرفته الشديدة بالمنطقة وثقافتها وتعقيداتها وطوائفها وعلاقته المميزة مع بعض الرموز السياسية والدينية في المشرق العربي، ويتحرك وفق معيار قائمٍ على "إدارة" الأزمات استناداً إلى مفرزات الواقع والعمل على تجميده، وذلك لمنع تزايد المتغيرات الطارئة التي تخرج عن إمكانية التحكّم الدولي بها، تمهيداً لخطوات علاجية لاحقة

ومنذ تكليفه كمبعوث أممي في سوريا انطلق بعمله وفق استراتيجية ثنائية:

1. استخدام القوة الناعمة المبررة بحجة انسداد أفق الحلول، للدفع باتجاه اقتناع الأطراف بضرورة تسيير المهام الإنسانية، وذلك لكي تحسب مُخرجاً وتقدماً في سجلّه الوظيفي.
2. الاستفادة من سلبيات أدوار من سبقه من المبتعثين، والانطلاق بأفكار جديدة تنسجم مع السلوك الدولي القائم، وتلتصق نوعاً ما مع الطرف الأقوى.

وظيفة المبعوث الأممي: من الواقعية إلى السلبية إلى الانحياز

تنطلق الأمم المتحدة بحكم أدواتها وطبيعة عملها المحدّدة في التعامل مع ملفات الصراع من منطلقين: قانوني وتنفيذي. وحتّم عليها المنطلق القانوني التعامل مع نظام الأسد بوصفه ممثلاً للدولة والشعب السوريين، رغم ثبوت ارتكاب هذا النظام لكل أشكال الجرائم بدءاً من التطهير العرقي ومروراً بالإبادة الجماعية وليس انتهاءً بإرهاب المواطنين. إلا أن هذا التحتيم لا يبرّر للأمم المتحدة تقاعسها في البحث عن وسائل وأدوات تأثيرٍ لتحسين الشروط الإنسانية كحدّ أدنى باعتبارها منظمة عالمية مهمتها الأساس إنفاذ القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان.

---

[1] أهم وظائف دي ميستورا:

1. عمل لفترة خمسة أشهر في عام 1997 منسقاً للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق.
2. شغل في عام 1999منصب عضو في فريق مجلس الأمن المعني بالقضايا الإنسانية في العراق، إلى جانب كونه المستشار الخاص للمفوض السامي لشؤون اللاجئين في كوسوفو، ثم شغل لاحقاً مهمة المدير الإقليمي لمنطقة ميتروفيتشا في كوسوفو.
3. من عام 2000 إلى 2001 شغل منصب المقرر الخاص لمنتدى فريبورغ الخاص بالتعاون والتنسيق الإقليمي في إدارة الأزمات لأوروبا والدول المستقلة حديثاً.
4. من عام 2001 إلى 2004 شغل منصب الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في جنوب لبنان قبل أن يشغل منصب نائب الممثل الخاص للعراق لمدة 15 شهراً، اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2005.
5. في يوليو/تموز 2009 غادر دي ميستورا العراق ليصبح نائبا للمدير التنفيذي للعلاقات الخارجية لبرنامج الغذاء العالمي في روما.
6. عينه الأمين العام للأمم المتحددة بان كي مون الخميس في 10يوليو/تموز 2014 مبعوثاً خاصاً إلى سوريا خلفاً للجزائري الأخضر الإبراهيمي.

أما على صعيد المنطلق الإجرائي فرغم أن الأمم المتحدة لا يمكنها تجاهل المنطلق القانوني، إلا أنها تبقى أسيرة سياسات الفاعلين الدوليين، الأمر الذي حدّد وقلّص هوامش المرونة المتبعة من قبل المبعوثين الدوليين وجعلهم يخوضون مهمة سياسية صعبة، بدأها كوفي عنان بنزعة براغماتية وطرح نقاطه الستة التي تضمن انتقالاً سياسياً للسلطة. وتابع فيها الأخضر الإبراهيمي بأداء سلبي وتستر على مماطلة نظام الأسد وروسيا وإيران، وعمل على دفع الأطراف إلى تفاوض مباشر رغم عدم نضوج مناخه وعوامله، الأمر الذي دعاه للإعلان صراحة فيما بعد عن عدم جدية المجتمع الدولي في حل النزاع في سوريا. وكان من شأن هذا منحُ المزيد من الوقت لنظام الأسد استفاد منه في تقليص فرص السقوط ومتابعة تدمير سوريا البلد والمجتمع. ومن النتائج الثانوية لهذا الأداء السلبي إتاحة الوقت لتتفاقم وتتعقد إشكالات الأوضاع في ضفة المعارضة ولا سيما في ظل غياب الحماية من القصف الجوي، وبالتالي انعدام فرصة إدارة الأماكن المحررة، مما أتاح الفرصة للجهاديين ليحلّوا محل مؤسسات المعارضة التي أفرزها الحراك الشعبي سواءً العسكرية منها أو المدنية.

اعتبر دي ميستورا خلال لقائه مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان أن "أي حل سياسي يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار الحقائق الجديدة على الساحة السورية" داعياً في الوقت نفسه إيران للمساعدة في "بلورة مسار الحل السياسي في سورية".

ويتحرك دي ميستورا وفق ثلاثة قواعد جديدة تختلف عن سابقيه وهي:

- التركيز على أولوية محاربة الإرهاب.
- الدفع نحو تكريس الهدن كإطار يؤمن وقف الاقتتال.
- ضمان موافقة الفاعلين الدوليين المؤيدين لنظام الأسد.

وقد تبنى هذه القواعد نتيجةً لأربعة منعطفات كان من شأنها تحول النظرة نحو القضية السورية من ثورة مجتمع مضطهد ضد نظام مستبد إلى صراعٍ إقليمي ثم إلى حرب لمواجهة " الإرهاب"، وهذه المنعطفات هي:

1. اتفاق نزع الترسانة الكيماوية.
2. تشييع العملية التفاوضية التي منيت بالفشل في جنيف.
3. مواجهة تمدد تنظيم "الدولة" وحتى تنظيم جبهة النصرة (مؤخراً).
4. التحالف الدولي وضبابية الأهداف والرغبة الدولية في تطويع طرفي النزاع في محاربة "الإرهاب".

ولدى التمحيص يظهر بشكل واضح أنه تشكل هذه القواعد انحيازاً تاماً للمحور الإيراني الأسدي الذي يعتبره دي ميستورا وفق قناعاته أنه الأكثر حظاً في الاستقرار، انسجاماً مع السلوك الأمريكي والدولي حيال نظام الأسد خاصة بعد ازدياد فاعلية وخطورة التنظيمات الجهادية على مصالحهم السياسية والاقتصادية.

خطة التحرّك: تكتيكٌ يُشرعن الأسد

بدأ المبعوث الأممي إلى سوريا بتسويق طرح ما أسماه "خطة تحرّك " قدمها مؤخراً أمام أعضاء مجلس الأمن الدولي، ووصف طرحه بالعملي وفق تبرير تراجع أولوية الملف السوري في دوائر الاهتمام الدولي وصعوبة إنجاز حل سياسي شامل. وتلا ذلك حراك سياسي خجول في الأروقة والصالونات السياسية لكلّ من له علاقة بالأزمة في سوريا. ويقوم هذا الطرح على ما يلي: تجميد بعض مناطق الصراع عبر تكريس مفهوم الهُدن، مع أولوية خاصة لمدينة حلب، فتنشأ مناطق يتراجع فيها القتال بين النظام والمعارضة إلى الحد الأدنى (جيوب آمنة)، ويتعهّد الطرفان بوقف إطلاق النار وإدارة أبناء هذه المناطق شؤون المنطقة بأنفسهم.

إن ما يطرحه دي ميستورا حقيقةً هو تثبيت لهدنٍ محلية لا أكثر، ستكون طويلة الأمد نسبياً، مفترضاً أنها تمهّد لعملية انتقالٍ سياسي معينة. وهذا يتطلّب موافقة طرفي الصراع ولا يحتاج لقرار دولي، وبالتالي سيتجنب هذا الطرح إحراج روسيا وأمريكا طلب توافقهما في مجلس الأمن. وقد استند دي ميستورا في هذه المبادرة إلى طرحين دوليين أساسيين، التسويق الروسي للهدن باعتبارها وسيلة حلّ ناجعة ومرحلية يمكن البناء عليها، وإلى المبادرة الإيرانية التي ترتكز على" وقف إطلاق النار ووضع شؤون الحياة اليومية بأيدي تكوينات الإدارة المحلية".

ويعتري هذا الطرح جملة تساؤلات من شأن إجاباتها أن ترسم ملامح خارطة سياسية وعسكرية تعيد لنظام الأسد شرعيته، حتى محلياً، وتهبط بطموحات الشعب السوري من مستوى المطالب السياسية إلى المستوى المعيشي الخدمي فحسب، وهذه التساؤلات هي:

- كيف يمكن أن ضمان عدم تلاعب النظام بالهدن من خلال ابتزازه للمعونات الإنسانية من غير توثيق يتمتع بشرعية الأمم المتحدة والقوانين الدولية؟
- كيف تمّ نسف اتفاق جنيف كإطار للعملية التفاوضية المفضية لحلٍ سياسي؟
- لماذا تمّ تجاهل فكرة المنطقة الآمنة التي طرحتها تركيا (كونها إطاراً أعمّ وأشمل)؟
- ما درجة اعتراف المجتمع الدولي بمجالس الحكم المحلية المقترحة من قبل المبعوث الأممي؟

خيارات المعارضة

في ظل ما سبق ومع تنامي فرص نظام الأسد –وإن كانت قلقة وقابلة للارتكاس– وتنصّل أصدقاء الشعب السوري من مهامّهم تجاه الملف السوري كملف مجتمعٍ مظلومٍ من قبل سلطة غير قابلة للإصلاح، تنحصر خيارات المعارضة في ثنائية الرفض أو القبول.

في حال الرفض: التعامل المنطقي هو أن يصار إلى تدارس إمكانية إعادة السيطرة على نقاط استراتيجية من خلال القوى الثورية لمنع نظام الأسد من المضي قدماً في برنامجه العسكري التدميري، وبالتالي تحسين شروط التفاوض.

وفي حال الموافقة: من الضرورة أن يتمّ دعم وتحسين أداء عمل المجالس المحلية التي ينبغي أن تستند في عملها إلى وثيقة تحدّد الصلاحيات ومهام المجلس المحلي (كوثيقة النظام الأساسي المعتمد لدى المجالس المحلية مثلاً)، يرافق هذا الدعم والتحسين جهد سياسي دبلوماسي يضمن إشرافاً أممياً على هذا الطرح، وتعاوناً من قبل الدول الداعمة للقضية السورية.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org